E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1995/L.4
25 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

البند ٦ من جدول الأعمال

استعراض المجموعات القطاعية: الأراضي والتصحر والغابات والتنوع البيولوجي

مشروع قرار مقدم من الرئيس

إدارة النظم الايكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف

١ - تلاحظ اللجنة أن زهاء بليون من البشر يعيش في المناطق الريفية من أراضي العالم الجافة التي تشكل ثلث مساحة اليابسة. وهذا البليون من البشر معرَّض للخطر وقد أضير ما يزيد على المليون منهم ضررا كبيرا ويواجه هؤلاء مرارة الاضطرار الى تخليهم عن أراضيهم والهجرة. ويساور اللجنة القلق من أن الخسارة الاقتصادية التي حدثت بسبب التصحر في جميع أنحاء العالم من حيث متوسط الدخل الضائع قدرت في عام ١٩٩١، وفقا لتقرير الأمين العام (E/CN.17/1995/4)، بما يزيد على ٤٢ بليون من دولارات الولايات المتحدة سنويا، معظمها في آسيا (٢٠,٩ بليونا من دولارات الولايات المتحدة في السنة) وافريقيا (٩,٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة في السنة). وهذه الأرقام أبعث على الجزع في افريقيا حيث تندرج البلدان المتأثرة، في عداد أفقر بلدان العالم وأقلها نموا.

٢ - ويرتبط التصحر والجفاف ارتباطا وثيقا بمسائل أخرى كفقدان التنوع البيولوجي، والأمن الغذائي، والنمو السكاني، والفقر، وتغير المناخ، والموارد المائية، وإزالة الأحراج، وأنماط استهلاك الموارد، وتدهور معدلات التبادل التجاري، والاقتصاديات، وبصفة خاصة المسائل الاجتماعية والثقافية. والتصحر مشكلة اجتماعية واقتصادية كما أنها مشكلة بيئية. ويمكن أن يحدث الجفاف وتدهور الأراضي في معظم المناطق المناخية، وأن يؤثر كلاهما بالتالي على عدد كبير من البشر. وتؤكد اللجنة على ضرورة اتخاذ اجراءات بشأن آثار الجفاف، والتسليم بأن تدهور الأراضي يحدث أيضا في المناطق الرطبة وشبه الرطبة. وتتسم مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف بأهمية بالغة في سياق الأمن الغذائي.

٣ - وترحب اللجنة بإبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا[١] وهو حدث جاء في الوقت المناسب، وتحث جميع الحكومات على إدراك الضرورة الملحة لتوقيع هذه الاتفاقية والمصادقة عليها ونفاذها في وقت مبكر، وعلى تأييد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن الاجراءات العاجلة لصالح افريقيا[٢]، بالاضافة الى التشجيع على اتخاذ اجراءات في مناطق أخرى. وينبغي أن تنفذ المجالات البرنامجية من جدول أعمال القرن ٢١ في إطار هذه الاتفاقية مع مرفقاتها الاقليمية. وتحث اللجنة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على إعطاء تأييد سياسي قوي للاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الذي سيعقد بمجرد أن يصادق عليها ٥٠ بلدا على الأقل، ودعم العمل الذي تقوم به الأمانة المؤقتة في التحضير للاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف.

٤ - وتؤكد اللجنة على أهمية الملامح التالية لهذه الاتفاقية:

(أ) نهج المشاركة المفتوح المبني على العمل الفعلي على المستوى المحلي، والأهمية البالغة المعلقة على إسهام المرأة؛

(ب) ضرورة تحسين التنسيق بين المانحين وإنشاء شراكات بين الحكومات في البلدان المانحة والبلدان المتأثرة، والمشاركة الفعلية للمنظمات غير الحكومية؛

(ج) النهج المتكامل، أي العالمي والمتعدد التخصصات، الذي يؤكد أهمية الروابط بين إدارة الأراضي وإدارة المياه؛ ودور الطاقة، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، فضلا عن دور العوامل الاجتماعية - الاقتصادية وضرورة مكافحة الفقر؛

(د) ضرورة قيام العلم بدور نشط في تحسين الحالة في الأراضي الجافة وفي المناطق الرطبة وشبه الرطبة.

٥ - وتحث اللجنة الحكومات على اتباع نهج متكامل في مكافحة التصحر، آخذة في الحسبان العلاقة بين التصحر والفقر والحاجة إلى تكنولوجيات منخفضة التكلفة [ولكنها فعالة مقارنة بتكلفتها] وسليمة بيئيا

---

(١) A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني.

(٢) المرجع نفسه، التذييل الثالث، القرار ١/٥.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دى جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

من أجل التنمية المستدامة. ويلزم دمج الخطط الإطارية الاستراتيجية القطاعية ضمن الأطر الوطنية العامة للتخطيط والميزنة. وتوجه اللجنة انتباه الحكومات إلى إمكانية توفير الاتفاقية آلية تنسيقية داخل البلد من أجل الإدارة المتكاملة للأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة.

٦ - ولكي تكون الاتفاقية فعالة تماما، يجب أن تـُعرَفْ معرفة أفضل. لذا تؤكد اللجنة أنه على الرغم من ازدياد فهم مسائل التصحر والجفاف لا تزال هناك حاجة إلى تعميق وعي الجمهور بهاتين المسألتين. وتحث اللجنة الحكومات على زيادة الوعي لدى صانعي السياسات وعامة الجمهور من خلال المؤسسات الوطنية في إطار الاتفاقية والعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ومن خلال الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة التصحر في ١٧ حزيران/يونيه من كل عام.

٧ - وتؤكد اللجنة ضرورة تعبئة الموارد المالية التي تدعو إليها، ضمن غيرها، الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية، (المواد ٦ و ٢٠ و ٢١) واللازمة لتنفيذها، ولا سيما في افريقيا. وتوصي اللجنة بأن تتخذ المؤسسات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة خطوات لتيسير تمويل البرامج والمشاريع في المناطق الجافة وشبه الرطبة. وتحث اللجنة البلدان المتقدمة النمو على الاتفاق على اعتماد سياسات متماسكة ورصد الموارد الكافية للوفاء بالتزاماتها تجاه تنفيذ الاتفاقية.

٨ - وتلاحظ اللجنة بأن ثروة المعلومات والمعرفة والخبرة المتاحة حتى الآن فيما يتعلق بأسباب التصحر والجفاف والآثار المترتبة عليهما تسمح بتعزيز النشاط في هذا المجال على الفور. وينبغي تشجيع التدابير المساعدة على تبادل المعلومات (كحلقات العمل على سبيل المثال). وترى اللجنة أيضا أنه لا بد من تحسين المعرفة العلمية الموجودة عن هذه المشكلة تحسينا كبيرا واستخدامها على نحو أفضل لزيادة تحسين إدراك أهمية مشكلة التصحر والجفاف. ويستلزم الوفاء بذلك تحسين الرصد لجمع البيانات اللازمة لتقدير مدى التصحر وللإنذار المبكر بالجفاف، فضلا عن تحسين القدرات لتيسير وصول مستخدمي الأراضي إلى هذه المعلومات وقيامهم بتطبيقها. ويقتضي فهم مسألة التصحر فهما أدق، الاضطلاع بأنشطة متضافرة تشمل عقد مشاورات مع المجموعات الرئيسية على المستوى الوطني في البلدان المتأثرة، وتسليم الحكومات بأهميتها، أي أنه يقتضي مجهودا تشترك فيه عدة قطاعات ويشمل العوامل المادية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية.

٩ - وتدرك اللجنة أن تعزيز القدرات الوطنية أمر أساسي لمكافحة التصحر والجفاف. وتحث البلدان المتأثرة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على القيام بما يلي:

(أ) اتخاذ اجراءات فعالة لوضع ترتيبات مؤسسية وأطر للسياسة العامة لإعداد وإدارة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج عمل على الصعيد الوطني تأخذ في الاعتبار المشاركة الفعلية من قبل الجمهور، ولا سيما أكثر فئاته تأثرا؛

(ب) تشجيع الحكومات على تحسين التنسيق الوطني فيما بين الوكالات من أجل تنفيذ تدابير مكافحة الجفاف وإدارة الجفاف، بمزيد من الفعالية، ومن أجل الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية، نظرا للطابع الشامل لهذه المسائل؛

(ج) إرساء ترتيبات تنسيقية، على سبيل الأولوية العليا، وإنشاء شراكات مع المانحين وأصحاب الشأن الوطنيين ضمن إطار الاتفاقية.

١٠ - وتدرك اللجنة أهمية حفظ المعرفة التي يتمتع بها المزارعون والسكان الأصليون والمحليون فيما يتعلق بإدارة الأراضي الجافة وباستراتيجيات البقاء. ويلزم ضمان اشتراكهم الكامل في التنمية المستدامة لهذه الأراضي الجافة التي هي أوطانهم. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة بارتياح أن مبدأ السماح باشتراك المحليين، والمزارعين بوجه خاص، على نحو فعلي أكبر، من خلال المنظمات التي تمثلهم، في تخطيط وتنمية مواردهم الطبيعية، أخذ يحظى في العديد من البلدان المتأثرة بقبول متزايد. وتحيط اللجنة علما فضلا عن ذلك بأن العديد من المنظمات، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، عزز نهجه القائمة على المشاركة بإدراج الفئات المهمشة والمحرومة، ولا سيما النساء، في عملية تنمية الأراضي الجافة.

١١ - وتحيط اللجنة علما بالإفادة التي جاءت في تقرير الأمين العام (E/CN.17/1995/4) من أن منظمات الأمم المتحدة اتخذت بالفعل الخطوات اللازمة لمواءمة أنشطتها في مجال التصحر مع جدول أعمال القرن ٢١. وأن هناك حاجة إلى إبرام مزيد من الاتفاقات بشأن تقسيم العمل على نطاق المنظومة وإلى تقديم مقترحات بشأن المزيد من ترتيبات الشراكة بين الوكالات (وخطط العمل المستهدفة المقابلة لهذه الترتيبات). وتوصي اللجنة بأن تقوم هذه المنظمات أيضا بتحديد أدوارها، وميزاتها النسبية، وآلياتها التعاونية، ومستوى تدخلها، ومخصصات الموارد المقابلة لذلك، في تنفيذها الاتفاقية.

- - - - -